كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التجارة

مكتب تنسيق الكومسيك
مايو 2021

كلمة المكتب عن التعاون التجاري

I. المقدمة

التجارة الدولية هي حافز مهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تظهر الأدلة أن تعزيز التجارة الدولية في البلدان يساهم في رفع مستويات المعيشة والاستثمارات والتوظيف. ترى العديد من البلدان التجارة الدولية كأداة مهمة لتعزيز اندماجها مع البلدان الأخرى وقد اتخذت خطوات مهمة نحو زيادة التجارة وتحسين البيئة التجارية من خلال مبادرات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية.

كما نعي جميعًا، فإن الجائحة العالمية الحالية قد جلبت أزمات غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم. بعد مرور عام على الجائحة، بلغ إجمالي حالات الإصابة بكوفيد-19 170 مليونًا، وتجاوز إجمالي الوفيات 3.5 مليون شخص[1]. إلى جانب آثاره المدمرة على كل جانب من جوانب الحياة البشرية، تسبب كوفيد-19 في اضطراب كبير في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. يقدر الانكماش في الاقتصاد العالمي في عام 2020 ما نسبته 3.3% كحد أدنى[2]، وللأسف، فإن الانكماش الاقتصادي في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي عميق كما الاقتصاد العالمي حيث يقدر الانكماش بنحو 5%.[3]

الشكل 1 تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (التغير كنسبة مئوية، سنوية)

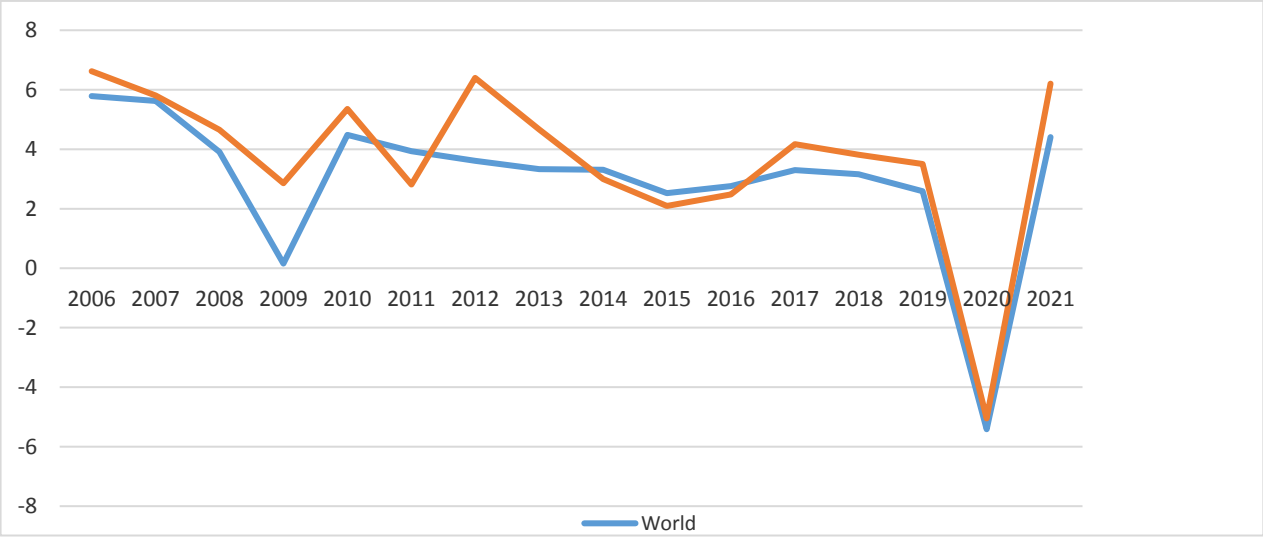

المصدر: المسودة الأولى لتقرير مجموعة العمل التجاري السادسة عشرة للكومسيك.[4]

يبدو في الشكل النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 2.6% في عام 2019، في حين شهد الاقتصاد العالمي انكماشًا مفاجئًا يقدر بنسبة -5.4% (وهو ما يعادل -3.3% عند حسابه بالمتوسط الحسابي الموزون) بسبب الأزمات غير المسبوقة التي أحدثها كوفيد-19. وعلى نحوٍ مماثل، تحول 3.5% من النمو الاقتصادي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي إلى انكماش بنسبة -5.05 في عام 2020.

شهد العالم في عام 2020 انخفاضًا حادًا للغاية في حجم التجارة بلغ حوالي -14 في المائة في الصادرات و -10 في المائة في واردات السلع والخدمات. وشهدت البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي انكماشًا مشابهًا في حجم التجارة حيث بلغ ما يقرب من -11 في المائة في الصادرات و -8 في المائة في واردات السلع والخدمات.[5]

[1] https://covid19.who.int/
[2] صندوق النقد الدولي، التوقعات العالمية، أبريل 2021.
[3] حُسبت من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي في أبريل 2021 باستخدام المتوسط الحسابي البسيط على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
[4] حُسبت من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي في أبريل 2021 باستخدام المتوسط الحسابي البسيط على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
[5] صندوق النقد الدولي، التوقعات العالمية، أبريل 2021.

الشكل 2 واردات السلع والخدمات (التغير في النسبة)

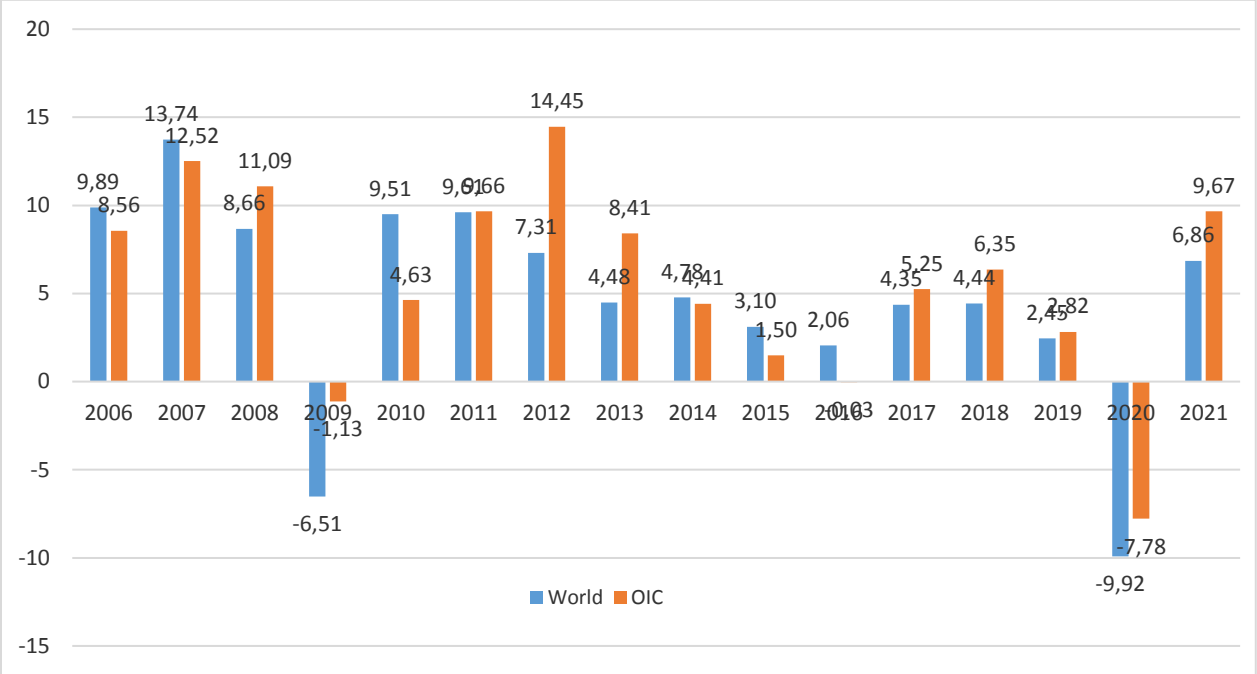

المصدر: المسودة الأولى لتقرير مجموعة العمل التجاري السادسة عشرة للكومسيك.[6]

الشكل 3 صادرات السلع والخدمات (التغير في النسبة)

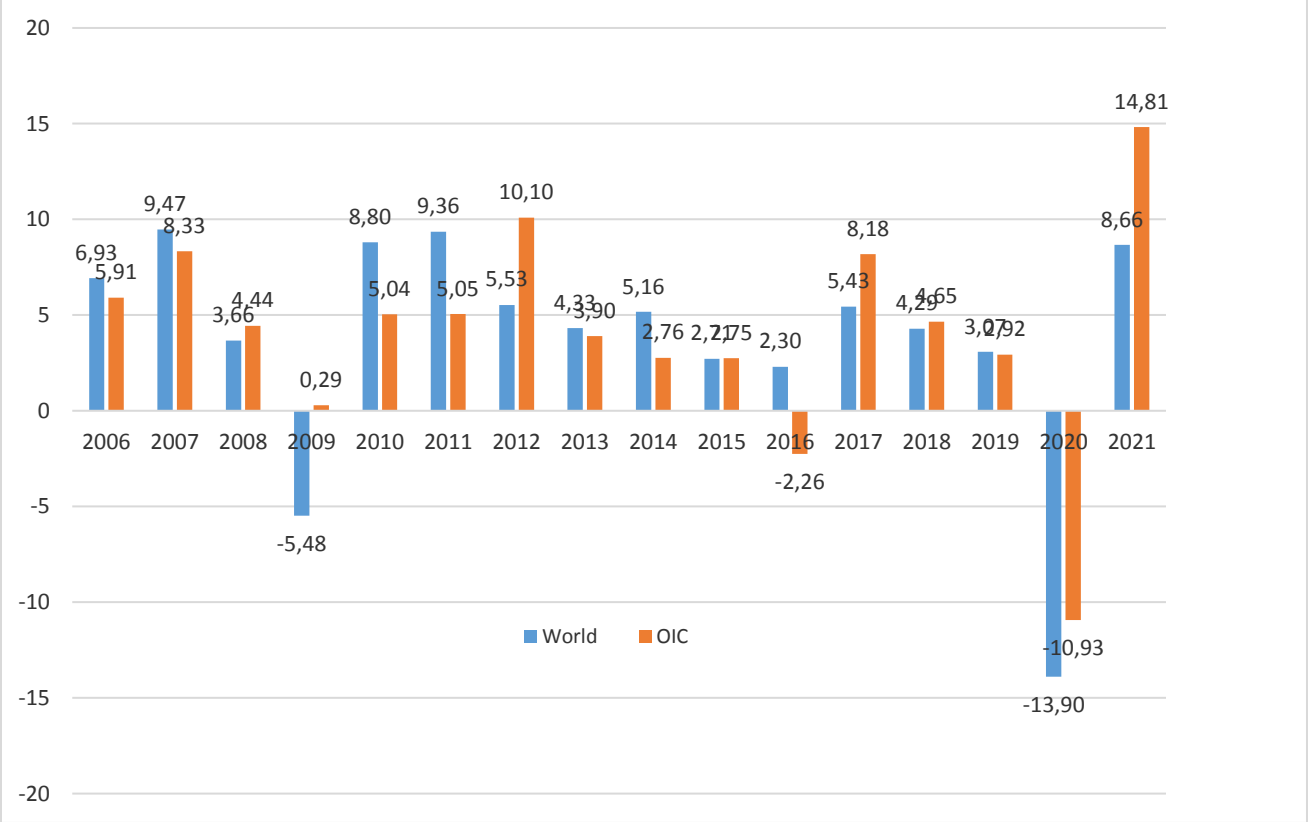

المصدر: المسودة الأولى لتقرير مجموعة العمل التجاري السادسة عشرة للكومسيك.[7]

[6] حُسبت من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي في أبريل 2021 باستخدام المتوسط الحسابي البسيط.
[7] حُسبت من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي في أبريل 2021 باستخدام المتوسط الحسابي البسيط.

كانت التجارة الدولية واحدة من المجالات الاقتصادية الأساسية التي تأثرت بجائحة كوفيد-19 بفعل التدابير الصارمة على التنقل والتي اتخذت للسيطرة على انتشار المرض. يلعب الحفاظ على سلسلة التوريد الدولية للسلع دورًا حاسمًا في الإدارة الناجحة للوباء حيث إنه ضروري للحفاظ على الأرواح وسبل العيش وإنقاذها. لذلك، يجب أن تكون سياسات مكافحة الجائحة متوازنة مع السياسات المضادة المبتكرة والفعالة من أجل الحفاظ على تسهيل التجارة ومنع تحول التدابير الصارمة إلى سياسات تجارية وقائية قد تؤدي بدورها إلى تعميق الأزمة بكاملها. لذلك، تكتسب المساعي للحفاظ على تسهيل التجارة أهمية أكبر خاصة أثناء فترة الجائحة وما بعدها.

في هذا الإطار، كرست مجموعة العمل التجاري للكومسيك اجتماعها السادس عشر "للتدابير المضادة لاستدامة تسهيل التجارة أثناء وبعد جائحة كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

II. التعاون التجاري ضمن إطار الكومسيك

1. استراتيجيات التخفيف لتسهيل التجارة أثناء وبعد كوفيد-19

(الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل التجاري)

نظرًا لأهمية تطوير تدابير مضادة سليمة لاستدامة تسهيل التجارة أثناء وبعد جائحة كوفيد-19 وللمساهمة في النقاش من وجهة نظر الدول الإسلامية، فقد انعقد الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل التجاري للكومسيك في 20 مايو 2021 عبر مؤتمر فيديو فقط تحت عنوان "*التدابير المضادة لاستدامة تسهيل التجارة أثناء وبعد جائحة كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*".

توسّعت مجموعة العمل التجاري خلال اجتماعها السادس عشر في هذا الموضوع من خلال التركيز على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. نوقشت خلال الاجتماع النتائج الأولية لتقرير البحث وكذلك تجارب ووجهات نظر الدول الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالتدابير المضادة المتخذة للحفاظ على تسهيل التجارة أثناء الجائحة. جميع الوثائق المعدة لاجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

يجري إعداد تقرير بحثي بنفس الموضوع لاجتماعين متتاليين لمجموعة العمل التجاري للكومسيك (السادس عشر والسابع عشر). في حين قُدّمت النسخة الأولى من التقرير إلى الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل التجاري، ستُقدّم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع السابع عشر لمجموعة العمل التجاري، والذي سيعقد في سبتمبر 2021. الهدف الرئيسي من الدراسة هو الوقوف على أفضل الممارسات والتقنيات الجديدة والنهج المبتكرة من دول منظمة التعاون الإسلامي وخارجها في مجال تسهيل التجارة للحد من الآثار السلبية للجائحة وللتنبؤ بالفرص التجارية المحتملة ذات الصلة لعالم ما بعد الجائحة.

تقدم المسودة الأولى للتقرير إطارًا مفاهيميًا حول التأثير العالمي لكوفيد-19 على تسهيل التجارة مع التركيز بشكل خاص على منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ركزت مسودة التقرير على جمع أكبر قدر ممكن من البيانات من أجل رؤية الصورة الكاملة وكان الاجتماع الأول يهدف إلى الاستفادة من مساهمات الدول الأعضاء. في هذا الإطار، حققت المسودة الأولى للتقرير أهدافها.

من المتوقع أن تحلل النسخة النهائية من التقرير نتائج التقرير الأول وتقدم توصيات ملموسة وعملية بشأن السياسات من خلال الوقوف على أفضل الممارسات والتقنيات الجديدة والنهج المبتكرة من دول منظمة التعاون الإسلامي وخارجها في مجال تسهيل التجارة.

2- تمويل مشروع الكومسيك

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. المشاريع الممولة برعاية الكومسيك يجب أن تخدم الشراكة التعاونية متعددة الأطراف ويجب تصميمها وفقًا للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الإستراتيجية في قسم التجارة الخاص بها. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسة التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة العمل التجاري.

ضمن إطار الدعوة السابعة لتقديم مقترحات المشاريع، اختيرت أربعة مشاريع تجارية لتُموّل من قبل مكتب تنسيق الكومسيك في عام 2020. ومع ذلك، لم تكتمل هذه المشاريع بعد بسبب التأخير الناجم عن قيود السفر الدولية التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وبالتالي، فمن المتوقع أن يتم الانتهاء من هذه المشاريع في عام 2021. علاوة على ذلك، وفي إطار الدعوة الثامنة لتقديم مقترحات المشاريع، اختير مشروع تجاري واحد ليُنفّذ في عام 2021. المشاريع المختارة التي ستكتمل تحت تمويل مشروع الكومسيك في عام 2021 هي كما يلي:

ستنفذ الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المشروع تحت عنوان "التحول الرقمي لتعزيز تسهيل التجارة". يهدف المشروع إلى خلق رؤية بين غرف منظمة التعاون الإسلامي ووضع جدول أعمال للتحول الرقمي لوضع خطة استراتيجية لتوجيه الغرف في المساهمة في تنمية القطاع الخاص. ستُنظّم ورشة عمل حول التحول الرقمي لتعزيز تسهيل التجارة.

ستنفذ المالديف المشروع الثاني تحت عنوان "تحسين نظام الرقابة على الواردات والصادرات الغذائية" بالشراكة مع تركيا وماليزيا. يهدف المشروع إلى توافق البنية التحتية لجودة الأغذية مع النظم الدولية وزيادة القدرات البشرية ذات الصلة لتحسين التجارة مع البلدان الأخرى. وفي هذا الصدد، ستُنظّم زيارة دراسية إلى تركيا للحصول على معلومات حول آلية مراقبة سلامة الأغذية إلى جانب برنامج تدريبي حول مواءمة نظام الرقابة على الواردات والصادرات الغذائية مع المعايير الدولية.

ستنفذ السودان المشروع الثالث تحت عنوان "الإدارة الفعالة للحدود من خلال مركز الحدود ذو المنفذ الواحد (OSBP)" بالشراكة مع تشاد ومصر وتونس. يهدف المشروع إلى تشجيع التعاون بين الدول الشريكة وتعزيز التكامل التجاري من خلال تبسيط الإجراءات التجارية وتعزيز قدرة إدارات الجمارك والأنظمة المتكاملة في منظمة التعاون الإسلامي. ستُنظّم زيارة دراسية إلى تونس لنقل معرفة الخبرة في الإدارة الفعالة لمركز الحدود ذو المنفذ الواحد إلى جانب برنامج تدريبي حول الإدارة الفعالة لمركز الحدود ذو المنفذ الواحد.

علاوة على ذلك، سينفذ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) المشروع تحت عنوان "تدريب مؤسسة الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لمنطقة أفريقيا" في عام 2021. يهدف هذا المشروع إلى تدريب الخبراء المعنيين في سوق الحلال، ومعايير منظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وشهادة الحلال، واعتماد وتنفيذ المعايير والاستخدام لمعايير منظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية للأغذية الحلال.

ستنفذ تركيا أيضًا مشروعًا حول "تطوير رأس المال البشري في دول منظمة التعاون الإسلامي لتدقيق الحلال التقني على أساس نظام شهادة الحلال لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والبنية التحتية لجودة الحلال." سيُنفّذ هذا المشروع مع البلدان الشريكة وهي باكستان وكازاخستان وقيرغيزستان ونيجيريا بهدف بناء نظام شهادات متوافق من خلال الاستخدام الواسع لنهج شهادة الحلال لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وتجنب تكاليف الشهادات المرتفعة والتأخير في التجارة في السلع والخدمات الحلال، وتحويل دور شهادة الحلال من حاجز تقني إلى مسهّل للتجارة.

استجابة الكومسيك للكوفيد

ضمن إطار استجابة الكومسيك للكوفيد، اختير مشروعين تجاريين خلال الدعوة الأولى لتقديم مقترحات المشاريع التي ستنفذها لبنان وفلسطين.

يهدف مشروع تبادل الخبرات في لبنان بعنوان "التحول الرقمي لوزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية" إلى زيادة القدرة المؤسسية للوزارة المعنية على تبسيط وأتمتة الإجراءات التجارية من خلال أفضل الممارسات. في هذا الصدد، ستُجرى زيارة دراسية إلى المؤسسات ذات الصلة في تركيا لنقل المعرفة وأفضل الممارسات من تركيا فيما يتعلق بأتمتة الإجراءات الإدارية في التجارة.

ستنفذ فلسطين مشروع المنحة المباشرة تحت عنوان "تحديث البنية التحتية الإلكترونية لوزارة الاقتصاد الوطني" لمواصلة تقديم الخدمات محليًا للجمهور في جميع الأوقات دون أي تأخير أثناء الجائحة من خلال تزويد الإدارات الفرعية التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني مع المعدات اللازمة. ستكون المديريات الفرعية للوزارة قادرة على تقديم جميع الخدمات دون الحاجة إلى إرسال أي مستندات إلى المقر الرئيسي من خلال شراء المعدات اللازمة عالية الجودة.

3- المشروع الرئيسي للكومسيك بشأن التجارة: نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)

منذ إنشاء الكومسيك ، كانت التجارة من أهم مجالات التعاون. من أجل تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلقت الكومسيك العديد من البرامج والمشاريع لتحقيق هذا الهدف. يعد نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أحد أهم مشاريع الكومسيك لتعزيز التجارة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

يستند نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ثلاث اتفاقيات، وهي اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية (PRETAS)، وقواعد المنشأ. اكتملت الأسس القانونية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2011 وتم الوصول إلى العدد المطلوب من الدول الأعضاء

المطلوب لتفعيل النظام بحلول نهاية عام 2014. هذه البلدان هي بنغلاديش وإيران والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا والبحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان.

من أجل تشغيل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يتعين على الدول المشاركة أن تفي بشرطين في نفس الوقت، وهما التصديق على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الثلاثة وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية.

من ناحية أخرى، من أجل التنفيذ الناجح للنظام، يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ بعض الإجراءات الداخلية، مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ونقل نماذج الطوابع إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية واستكمال الإجراءات التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة. بعد الانتهاء من هذه الإجراءات، سيصبح النظام جاهزًا للعمل بالكامل.

في هذا الإطار، عُقد اجتماع تشاوري لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر مؤتمر فيديو في 27 أكتوبر 2020 بحضور الدول المشاركة التي صادقت على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وقدمت قوائم الامتيازات الخاصة بها. نوقش الوضع الحالي للنظام من حيث استكمال الخطوات الضرورية التي يجب اتخاذها لتفعيله، كما تم تحديد خارطة طريق مستقبلية من قبل الدول المشاركة.

تمشيا مع خارطة الطريق المذكورة أعلاه، وبناء على طلب الدول المشاركة، عُقد اجتماع تدريبي خاص حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر مؤتمر فيديو فقط في 12 أبريل 2021. حضر الاجتماع خمسة وثلاثون (35) ممثلاً من إيران والأردن والسعودية وتركيا وقطر والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) ومكتب تنسيق الكومسيك.

رحب الاجتماع السادس والثلاثون للكومسيك بتقديم قوائم الامتيازات المحدثة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية من قبل تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وجمهورية إيران الإسلامية والمغرب. وكذلك، أبلغت السعودية في الاجتماع اللجنة بأن مجلس التعاون الخليجي سيرسل أحدث قوائم الامتيازات إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية في أقرب وقت ممكن نيابة عن الدول الست الأعضاء فيه؛ وهي البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان.

إلى جانب ذلك، رحب الاجتماع السادس والثلاثون للكومسيك بالعرض المقدم من جمهورية تركيا، بصفتها رئيس الجولتين الأولى والثانية من لجنة المفاوضات التجارية لعقد اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في عام 2021 في أقرب وقت ممكن لمناقشة القضايا المتعلقة تنفيذ النظام وتحديد موعد لتفعيله.

تمشيا مع هذا القرار، انعقد اجتماع لجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر مؤتمر فيديو في الأول والثاني من يونيو بمشاركة 11 دولة عضو (البحرين وبنغلاديش وإيران والأردن وماليزيا والمغرب والسعودية وعمان وباكستان وتركيا والإمارات العربية المتحدة). قدم مكتب تنسيق الكومسيك في الاجتماع عرضًا تقديميًا حول الخلفية التاريخية والتطورات الأخيرة المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، بصفته الأمانة المشتركة للجنة المفاوضات التجارية، عرضًا تقديميًا حول الآثار الاقتصادية المحتملة لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الدول المشاركة المعنية. اتخذت لجنة المفاوضات التجارية قرارات مهمة بشأن خارطة الطريق لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمساهمة قيمة من الدول المشاركة. وافقت اللجنة على الأول من يوليو 2022 كموعد نهائي لتفعيل النظام وطلبت من الدول الأعضاء المعنية الإسراع في استكمال إجراءاتها الداخلية والاستعدادات الأخرى حتى هذا التاريخ.